وفد لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية ـ الأردنية يجري سلسلة لقاءات في عمان

اجرى وفد لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية ـ الاردنية امس سلسلة لقاءات مع عدد من اعضاء مجلس الاعيان والمسؤولين الاردنيين وذلك في اطار تعزيز العلاقات بين البلدين.

وقال رئيس الوفد النائب د.يوسف الزلزلة لـ «كونا» اثر لقائه رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري ان المكانة التي وصلت لها العلاقات الكويتية ـ الأردنية تعتبر مثالية الامر الذي يترجم ارادة قيادة البلدين الشقيقين.

واضاف الزلزلة ان هذه الزيارة تؤكد ايماننا وسعينا في الكويت لتجذير علاقات البلدين الشقيقين على جميع المستويات لاسيما ان الكويت تؤمن بأهمية العمل العربي المشترك على الاصعدة كافة.

العنجري غادر إلى كوريا

غادر البلاد النائب عبدالرحمن العنجري مقرر اللجنة المالية ضمن وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية ـ الكورية متوجها الى كوريا.

السعدون يدعو مستحقي «الرعاية السكنية» ممن مُنعوا من اختيار قسائمهم بغير وجه حق لمراسلته بشكواهم

قال النائب احمد السعدون: المؤسسة العامة للرعاية السكنية دعت مستحقي الرعاية السكنية الذين حل موعد استحقاقهم لدخول القرعة على قسائم التوزيع الرابع من الدفعة الاولى للضاحية (C) من مدينة صباح الاحمد، وأضاف في تصريح صحافي يتحدث بعض مستحقي الرعاية السكنية الذين سبق ان دعتهم المؤسسة لدخول القرعة في حالات سابقة بمختلف المناطق التي سبق ان تم توزيع قسائمها، من انهم فوجئوا بعدم السماح لهم بأختيار بعض القسائم بحجة انها محجوزة، على الرغم من ان هؤلاء المستحقين للرعاية السكنية اما انهم لم يسبقهم احد في القرعة، او ان الذين سبقوهم لا يصل عددهم الى عدد القسائم التي تدعي المؤسسة انها قد حجزت، وزاد بقوله: ان جميع البيوت والشقق والقسائم في جميع المناطق التي تقوم المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتنفيذها او باستصلاحها ملك الدولة، ويمنع على المؤسسة التصرف فيها على اي وجه لغير المستحقين للرعاية السكنية وبالاجراءات المنصوص عليها في القانون، وعليه فإن من حق كل مستحق للرعاية يشترك في القرعة ان يتمسك بحقه وان يسجل اي مخالفة ترتكبها المؤسسة عند الاختيار.

ورغبة في التأكد من حقيقة ما سبق ان قامت به او تقوم به المؤسسة من تصرفات بحرمان اي مستحق للرعاية السكنية من اختيار القسيمة التي يرغبها ما دامت هذه القسيمة لم تخصص لمن سبقه في القرعة، خاصة عند توزيع قسائم التوزيع الرابع من الدفعة الاولى للضاحية (C) من مدينة صباح الاحمد المقرر توزيع قسائمها اليوم 19 من ابريل 2010، فإنني ادعو مستحقي الرعاية السكنية الذين سبق ان منعوا من الاختيار من دون وجه حق او الذين يتم منعهم من الاختيار من دون وجه حق من قبل المؤسسة اليوم 19 من ابريل 2010 ان يبعثوا بأي مخالفة بمنعهم من حقهم بحجة حجز القسائم التي أرادوا اختيارها دون ان يكون قد سبقهم بهذا الاختيار من اشترك معهم في القرعة من مستحقي الرعاية السكنية وذلك على الفاكس رقم 22434299.

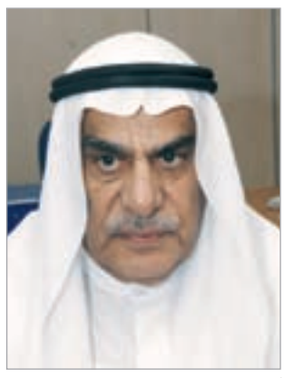

أحمد السعدون

الجسار تشكر صفر لمعاينة ممشى النزهة

وجهت النائبة د.سلوى الجسار الشكر لوزير الاشغال ووزير البلدية د.فاضل صفر على سرعة الاستجابة في معاينة ممشى منطقة النزهة، والعمل على اجراء التعديلات المطلوبة في صيانة الممشى والتسريع في وضع الفواصل التي توفر الحماية لرواد الممشى وخاصة ان السيارات الخاصة بالمنازل المقابلة للممشى كانت تستخدم الممشى للوصول الى المنازل، والتي يجب تخصيص مدخل خاص لها من جهة الممشى بحيث تتم اعادة تخطيطه لحسن استغلاله.

د.سلوى الجسار

الخرافي: هنّأ نظيريه في زيمبابوي بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقية تهنئة إلى كل من رئيس الجمعية الوطنية لوفمور مويو ورئيسة مجلس الشيوخ إدنا مادزونغوي في جمهورية زيمبابوي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهما.

نواب: لا يجوز إجراء عملية تخصيص في قطاعات النفط والتعليم والصحة إلا بقانون

د. جمعان الحربش

فلاح الصواغ

د. وليد الطبطبائي

حسين مزيد

دليهي الهاجري

قدم النواب د.فيصل المسلم ود.وليد الطبطبائي ود.جمعان الحربش وفلاح الصواغ وحسين مزيد تعديلات على قانون الخصخصة جاء فيها: لما كان المجلس الموقر قد انتهى من المداولة الأولى لمشروع القانون في شأن التخصيص (تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية رقم 26 بتاريخ 2010/3/24). وعليه فإننا نتقدم بالتعديلات التالية لإحالتها الى اللجنة المالية لدراستها وعرضها على المجلس قبل المداولة الثانية:

التعديلات المطلوبة

1 – تعديل بند 2 من المادة الأولى الى: «بند 2 – التخصيص: نقل ملكية المشروع العام بشكل جزئي وفقا لأحكام هذا القانون».

2 – تعديل المادة الثالثة لتصبح على النحو التالي:

المادة الثالثة: «لا يجوز اجراء أي عملية تخصيص في قطاعات النفط والغاز الطبيعي والتعليم والصحة إلا بقانون».

3 – تعديل المادة الخامسة عشرة لتصبح على النحو التالي:

المادة الخامسة عشرة: «يكون للدولة سهم ذهبي في ملكية الشركات التي تأسست نتيجة لتخصيص أحد المشروعات العامة، ويترتب على تقرير هذه الميزة اعطاء الدولة قدرة تصويتية تمكنها من الاعتراض على قرارات مجلس الادارة والجمعية العامة للشركة حماية للمصلحة العامة».

من جانبه شدد أمين سر مجلس الأمة النائب دليهي الهاجري على رفضه لقانون الخصخصة بصيغته الحالية رفضا قاطعا، مبينا ان ذلك بسبب كثير من الأخطاء التي شابته والكثير من الثغرات التي تحتاج للمزيد من الدراسة.

وقال الهاجري في تصريح صحافي: ان احد الاسباب الرئيسية لرفضنا لهذا القانون بالمداولة الأولى هو شمول قانون الخصخصة للقطاع النفطي الذي يعتبر شريان البلد وهو الأمر الذي لا نقبل اي نقاش فيه، مؤكدا رفضه لخصخصة القطاع النفطي بأكمله وليس فقط قطاع انتاج النفط والغاز الطبيعي، معلنا: نرفض رفضا قاطعا دخول اي جزء من القطاع النفطي في الخصخصة، حيث لنا في محطات الوقود وخصخصتها مثال على الخصخصة الفاشلة.

وأشار: وذلك لأن القطاع النفطي بكامله هو قطاع ناجح ومدر للأرباح على الدولة وتخصيصه يعد جريمة في حق الكويت والشعب الكويتي وموظفي القطاع، فنحن نرفض تخصيص قطاع المصافي والناقلات والتسويق لأنها جميعا قطاعات ناجحة وذات تاريخ ممتاز ونحن لسنا بحاجة الى تخصيص المشاريع الناجحة والمتميزة والتي يقوم عليها خيرة الشباب الكويتيين والذين أثبتوا تميزا في الأداء والعمل طوال السنوات الماضية، وبالتالي فأنا أرفض تخصيصه رفضا تاما بدءا من استخراجه من باطن الأرض وحتى نقله الى خارج الكويت.

ولفت الهاجري الى ان ابقاء القطاع النفطي بكامله تحت هيمنة الدولة سيبقي على هيبتها أمام القطاع النفطي والذي سيحتل قطاعات كبيرة من مرافق الدولة، كما ان ابعاد القطاع النفطي عن الخصخصة سيجعل الدولة محررة من ضغوط الشركات الخاصة والتي لو استطاعت ان تسيطر على جزء من القطاع النفطي ستكون الدولة مرهونة لممارسات هذه الشركات. وأوضح: أما عن انسحابنا من الجلسة أنا وعدد من النواب فكان تعبيرا عن رفضنا لتجاهل الطلب الذي وقعناه من 23 نائبا لإعادة القانون للمزيد من الدراسة، وكان من الواجب تلاوته والتصويت عليه حسب اللائحة، مبينا: وفي رأيي ان قانون الخصخصة يحتاج الى المزيد من الدراسة والتروي مع اننا متفقون على مجمله ولكن لابد من ضبط القانون من ناحية الكثير من تفاصيله. واستدرك الهاجري: يجب ان تبدأ الحكومة بإقرار القوانين الرديفة للخصخصة قبل ان تشرع في خصخصة المشاريع الحيوية الرابحة في الدولة مثل اقرار قانون الضريبة على الشركات والذي يضمن استفادة الدولة من الشركات المستحوذة على المشاريع العامة وان يتم اقرار قانون تأمين وحماية المواطنين العاملين في القطاع الخاص.

الشحومي: قانون الخصخصة تعتريه مثالب وسلبيات

احمد الشحومي

عبّر النائب السابق والمحامي أحمد الشحومي عن قلقه الكبير من إقرار قانون الخصخصة في مداولته الأولى بمجلس الأمة مطالبا بضرورة مراجعة النواب لمواقفهم تجاه هذا القانون قبل التصويت عليه في المداولة الثانية.

واكد الشحومي في تصريح صحافي أن قانون الخصخصة المعروض على مجلس الأمة يعتبر مليئا بالمثالب والسلبيات التي لابد من مراجعتها وإعادة دراستها قبل ارتكاب خطأ اقراره بصورة نهائية مشيرا الى أن مثل هذه القوانين تحتاج إلى أرض صلبة لتطبيقه وهو ما لا يتوافر في الوقت الحاضر.

وقال الشحومي: نستغرب استماتة الحكومة وبعض النواب الذين أيدوا قانون الخصخصة في مداولته الأولى الأسبوع الماضي ووضعه على رأس الأولويات على الرغم من وجود قوانين أكثر أهمية منه، وكأن الحكومة وبعض النواب تناسوا كيف تعامل القطاع الخاص مع العمالة الوطنية حين اهتزت مراكزه المالية فضحت بآلاف الكويتيين وجعلتهم بلا عمل بين ليلة وضحاها من اجل الحفاظ على كياناتها بصورة لا تعكس الحقيقة الكاملة لوضعها، حيث إنها استغلت مثل هذه الأوضاع للتخلص من الكويتيين العاملين لديها. وأضاف الشحومي متسائلا: ماذا فعلت الحكومة لضمان عدم تكرار مثل هذه المشكلة؟ وماذا قدمت من ضمانات تحفظ حقوق الموظف الكويتي العامل في المؤسسات الحكومية المراد تخصيصها؟ أم أنها تناست أنها احتاجت الى أشهر طويلة حتى تحل مشكلة الكويتيين المسرحين؟ بل ما الضمانات التي اتخذتها الدولة لضمان المحافظة على المال العام وممتلكات الدولة قبل أن تسلمها للمتعطشين لها في القطاع الخاص؟ فمثل كل هذه الوقائع وأكثر تجبرنا على التريث في إقرار هذا القانون المعيب. وأشار الشحومي إلى أن الأوضاع الحالية غير ملائمة لإقرار قانون الخصخصة ففي الوقت الذي ينتظر فيه آلاف الكويتيين دورهم في التوظيف تتسبب الحكومة من خلال تسرعها في تطبيق الخصخصة بإيجاد أعداد جديدة من البطالة، مؤكدا ان الخصخصة تحتاج الى ارضية تجارية واقتصادية واضحة لكي يكتب لها النجاح وهو ما لا يتوافر في الكويت.

وابدى الشحومي استغرابه من أن يذكر ان قطاعي التربية والصحة لا يجوز خصخصتهما إلا بقانون مستقل بينما يجوز خصخصة الشريان الأول للاقتصاد الكويتي وهو قطاع النفط بقرار ضمن اطار قانون الخصخصة مشيرا الى ان الناس لربما لن تحزن على تخصيص قطاع الصحة لتردي اوضاعه الا انها بلا شك ستحزن كثيرا على تخصيص القطاع النفطي مستدركا بقوله: اذا كان تخصيص قطاعي الصحة والتعليم في نظر البعض طامة فتخصيص القطاع النفطي يعتبر جريمة في نظرنا ونظر جميع ابناء الكويت.

الخنفور لصفر: ما أسباب عدم ترشيح المناور لمنصب وكيل مساعد؟

وجه النائب سعد الخنفور سؤالا لوزير الدولة للشؤون البلدية ووزير الاشغال العامة د.فاضل صفر جاء فيه نشرت الصحف المحلية يوم الثلاثاء الموافق 13 ابريل 2010 تصريحا لوزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر اعلن فيه ان مجلس الوزراء وافق على مشروع مرسوم بتعيين خمسة نواب لمدير عام بلدية الكويت بدرجة وكيل وزارة مساعد، ولما كان ليس من بينهم نائب المدير العام لشؤون قطاع المشاريع م.يوسف حبيب المناور الذي تدرج في هذا المنصب وهو يستحق ترشيحه وكيلا مساعدا فيما تم تعيين اشخاص لم يمض عليهم سوى فترة بسيطة بالمقارنة مع تاريخ المناور في العمل وخدمة الوزارة.

ولما كانت المادة 7 من الدستور قد نصت على ان العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، كما نصت المادة 8 من الدستور على ان «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين»، وفيما خلا القرار الاخير لهذه الترقيات من تلك المواد الدستورية، عليه ارجو توجيه السؤال التالي:

سعد الخنفور

ما الاسباب التي حالت دون ترشيح م.يوسف حبيب المنار وكيلا مساعدا في وزارة الدولة للشؤون البلدية؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وهل هناك لجنة تم تشكيلها لاختيار الوكلاء المساعدين؟ اذا كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بأسماء اعضاء اللجنة؟ واذا كانت الاجابة لا، من قام باختيار الاسماء المرشحة للمناصب القيادية التي اقرها مجلس الوزراء في جلسة 12 ابريل 2010؟

وهل تمت الترقيات المذكورة وفقا للاقدمية ام وفق امور اخرى؟ مع ذكر الاسباب بالمستندات.

وهل تم النظر والاخذ بعين الاعتبار في جميع الموظفين الذين لهم الحق في الترشيح لمنصب الوكلاء المساعدين في وزارة البلدية.

وهل تم النظر في الملف الوظيفي للمهندس يوسف حبيب المناور ومعرفة مدى احقيته في الترشيح لمنصب وكيل وزارة مساعد من عدمه ام لا؟ اذا كانت الاجابة بنعم ارجو ذكر الاسباب الرئيسية وراء عدم ترشيحكم له؟ واذا كانت الاجابة لا ارجو ذكر الاسباب التي ادت لتجاهله؟

وارجو تزويدي بالسجل الوظيفي وتاريخ التعيين في الوزارة والمؤهلات الخاصة بالوكلاء المساعدين الذين تم ترشيحهم في جلسة مجلس الوزراء المذكورة؟

النملان: دخول أحد الرجال على حفل في ثانوية بنات لا يليق بسمعة المؤسسة التربوية

استغرب النائب سالم النملان ما حدث في ثانوية عواطف العذبي الصباح الأسبوع الفائت من حفل لتكريم الطالبات وادخال احد الرجال دون اخبار الطالبات عن دخول هذا الشخص اثناء الحفلة وبشكل مفاجئ بعد ان منع اولياء الامور من حضور الحفل بحجة انها نسائية ويمنع حضور الرجال مما اضطر بعض الطالبات الى الخروج من الحفل بسبب عدم احترام المدرسة لحرمة خلوتهن.

وقال النملان في تصريح صحافي انه لن يسكت هو وكل زملائه الغيورين على دين الله وعادات وتقاليد المجتمع على تلك التجاوزات، وطالب بمعاقبة كل من أسهم في دخول هذا الشخص وعلى كل مسؤول تحمل ما حدث في هذا الصرح التربوي قبل ان يكون تعليميا وان ما حدث لا يليق بسمعة المؤسسة التربوية، كما يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف والعادات والتقاليد التي جبل عليها المجتمع الكويتي المحافظ.

وتساءل النملان عن هذا الابتذال الذي يتكرر كل فترة في مدارس البنات وكأنها بلا رقيب ولا حسيب، مبينا انه سيقدم اسئلة برلمانية لوزيرة التربية حول ما حدث مطالبا منطقة الأحمدي التعليمية بفتح التحقيق حول هذه الحادثة التي يدمى لها الجبين.

سالم النملان

وقال النائب النملان علينا ان ندافع عن معتقداتنا وثوابتنا التي نفتخر بها جميعا، ومحاربة كل من يحاول تغريب المجتمع الكويتي وعاداتنا الاسلامية فهي السور الحصين لحماية قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا.

وقال اننا سندافع ونتصدى لأي سياسة عكس ديننا الاسلامي، وسنثبت في مواقفنا لمحاربة هذا التسيب على حساب ديننا وسنة نبينا وان الحكومة ليست من أولوياتها المحافظة على الأخلاق والدليل ما نراه من هدم لقيمنا الاسلامية وكان يفترض بمديرة المدرسة ان تحافظ على بناتنا لأنهن أمانة في عنقها، وذهن للمدرسة من اجل الاخلاق والتربية والتعليم وليس للسماح للآخرين بالدخول عليهن وهن متكشفات.

وشدد النملان من جديد على ان مثل هذه الحادثة لن تمر مرور الكرام وان المحاسبة يجب ان تطبق على من تساهل في مثل هذه الاجراءات غير المقبولة اجتماعيا ودينيا، كما انها مرفوضة حتى على المستوى الاخلاقي.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة من الزميل

سمير أحمد مسعود

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

شقيقه

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون